

[كتاب الجنائز]^(١)

[٤٥٦] [اتفقوا]^(٢) : على استحباب ذكر الموت ، والوصية لمن له أو [عنده]^(٣) ما يفتقر إلى الإيضاء به من أمانة [ووديعة]^(٤) ، وغير ذلك مع الصحة ، وعلى تأكيدها عند المرض^(٥) .

[٤٥٧] [اتفقوا] : على أنه إذا تيقن الموت يوجه الميت إلى القبلة^(٦) .

[باب ما يتعلق بالميت من الغسل وغيره]^(٧)

[٤٥٨] [واتفقوا]^(٨) : على أن غسل الميت مشروع ، وأنه من فروض الكفايات إذا قام به قوم سقط عن الباقيين ، وكذلك قولهم في الصلاة على الميت غير الشهيد^(٩) .

[٤٥٩] [اختلفوا] : هل الأفضل أن يغسل مجردًا أو في قميص ؟ فقال أبو حنيفة ، ومالك : الأفضل أن يغسل مجردًا ، إلا أنه [تستر]^(١٠) عورته ، وقال الشافعي ،

(١) في (ز) : باب صلاة الجنائز وما يتعلق بالميت ، وفي المطبوع : باب ما يفعل بالميت .

(٢) في (ز) : واتفقوا .

(٣) في (ز) : عليه .

(٤) في المطبوع : وضيفة ، وهي غير موجودة في (ز) .

(٥) انظر : «المغني» (٣٠٢/٢) ، و«رحمة الأمة» (٦٧) .

(٦) كذا هنا في المطبوع ، وهي في (ز) و(ج) بعد عدة مسائل من الباب القادم ، وذكرها هنا أوفق كالمطبوع .

انظر مصادر المسألة : «الهداية» (٩٦/١) ، و«بدائع الصنائع» (٣٠١/٢) ، و«بداية المجتهد» (١/

٤١١) ، و«المغني» (٣٠٧/٢) .

(٧) كذا العنوان في (ج) وفي المطبوع : باب غسل الميت ، وهو ساقط من (ز) .

(٨) في المطبوع : اتفقوا .

(٩) «بداية المجتهد» (٤١٣/١) ، و«المحلى» (١١٣/٥) ، و«بدائع الصنائع» (٣٠٣/٢) ، و«المجموع»

(١١٢/٥) .

(١٠) في (ج) و(ز) : يستر .

وأحمد: الأفضل أن يغسل في قميص^(١).

[٤٦٠] واختلفوا: هل ينجس الآدمي بالموت؟ فقال أبو حنيفة، وأحمد في إحدى روايتيه، والشافعي في [أحد]^(٢) قوله: ينجس إلا أن المسلم إذا غسل طهر، وقال مالك، والشافعي، وأحمد في المشهور [عنهم]^(٣): إنه لا ينجس^(٤).

[٤٦١] واتفقوا: على أن للزوجة أن تغسل زوجها^(٥).

[٤٦٢] ثم اختلفوا: هل يجوز للزوج أن يغسل زوجته؟ فقال أبو حنيفة: لا يجوز، وقال الباقر: يجوز^(٦).

[٤٦٣] واتفقوا: على أن السقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر [لم يصل عليه]^(٧).

[٤٦٤] ثم اختلفوا: فيما إذا ألقته بعد أربعة أشهر، فقال أبو حنيفة: إذا وجد ما يدل على الحياة من عطاس [أو]^(٨) حركة [أو]^(٩) رضاع غسل وصلي عليه. وقال مالك: كذلك إلا في الحركة فإنه اشترط أن [تكون]^(١٠) حركة بينة [و]^(١١) يصحبها طول مكث يتيقن معها الحياة.

وقال الشافعي: يغسل قولاً واحداً إذا كان له أربعة أشهر، وهل يُصلّى عليه؟ فيه

(١) «الهداية» (٩٦/١)، و«بدائع الصنائع» (٣٠٥/٢)، و«بداية المجتهد» (٤١٩/١)، و«المغني» (٣١٤/٢).

(٢) في (ج): إحدى وهو خطأ. (٣) في (ز): عنه، والمثبت أصح.

(٤) هذه المسألة بأكملها غير موجودة في المطبوع.

انظر: «رحمة الأمة» (٦٧)، و«التحقيق» (٢٠٣/٤).

(٥) «الإجماع» لابن المنذر (٢٧)، و«الاستذكار» (١١/٣).

(٦) «بداية المجتهد» (٤١٦/١)، و«المجموع» (١٢٢/٥)، و«الشرح الكبير» (٣١١/٢).

(٧) في (ز): لا يغسل ولا يصلّى عليه، وهذه المسألة أيضاً غير موجودة في المطبوع.

انظر المسألة: «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (٦٨).

(٨) في (ج): و. (٩) في (ج): و.

(١٠) في (ج): يكون. (١١) زيادة من (ج).

قولان ، المشهور الجديد [منهما] ^(١) : أنه لا يصلى عليه .

وقال أحمد : يغسل ويصلى عليه ^(٢) .

[٤٦٥] واتفقوا : على أن الشهيد المقتول في المعركة لا يغسل .

[٤٦٦] [ثم] ^(٣) اختلفوا : هل يصلى [عليه] ^(٤) ؟ فقال أبو حنيفة ، وأحمد [في

إحدى روايته] ^(٥) : يصلى عليه ، وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد في [الرواية الأخرى] ^(٦) : لا يصلى عليه .

[ووجه ترك الصلاة عليه] ^(٧) لشرفه ؛ [لأنه] ^(٨) لا يلائم علو مقام الشهيد أن يحضر

فيه من هودون منزلته في مقام الشفيع فيه . [والمتموسل له] ^(٩) ؛ ولأن الموطن موطن اشتغال

بالحرب [فلا] ^(١٠) يشرع فيه ما يشغل عن الحرب شغلاً لا يؤمن معه استظهار العدو ، فأما

وجه الصلاة عليه فإن رسول الله ﷺ قد صلى عليه وهو أفضل الخلق ^(١١) .

[٤٦٧] واتفقوا : على أن [المرأة] ^(١٢) النفساء تغسل ويصلى عليها ^(١٣) .

[٤٦٨] واتفقوا : على أن من [رفسته] ^(١٤) دابة فمات ، أو عاد عليه سلاحه ، أو

(١) في (ج) : منها ، والمثبت أصح .

(٢) هذه المسألة غير موجودة في المطبوع .

انظر مصادر المسألة : «رحمة الأمة» (٦٨) ، و«بدائع الصنائع» (٣١٠/٢) ، و«التحقيق» (٤) /

(٢١٨) ، و«المغني» (٣٩٣/٢) .

(٣) في المطبوع : و . (٤) في المطبوع : على الشهيد المقتول في المعركة .

(٥) في (ز) والمطبوع : في رواية . (٦) في المطبوع : رواية أخرى .

(٧) في (ز) : وقد ذكرنا في كتابنا هذا وجه ترك الصلاة عليه وأنه ، وفي المطبوع : وقد تقدم ذكرنا وجه ترك الصلاة عليه وأنه .

(٨) في (ز) : وأنه . (٩) في المطبوع : والمتموسل إليه .

(١٠) في (ز) : ولا .

(١١) «المجموع» (٢٢٥/٥) ، و«المغني» (٣٩٨/٢) ، و«الهداية» (١٠١/١) ، و«المحلى» (١١٥/٥) .

(١٢) ليست في (ز) ، و(ج) . (١٣) انظر : «المجموع» (١٢٣/٥) .

(١٤) في (ز) والمطبوع : رفته .

[تردى^(١)] من جبل ، أو [سقط^(٢)] في بئر فمات في معركة المشركين [أنه^(٣)] يغسل ويصلى عليه ، خلافاً للشافعي في قوله : [فإنه^(٤)] لا يغسل ولا يصلى عليه^(٥) .

[٤٦٩] واتفقوا : على أن الواجب من الغسلات ما [يحصل^(٦)] به الطهارة ، وأن المسنون منها الوتر ، وأن السنة أن يكون في الماء السدر وفي الآخرة الكافور^(٧) .

[٤٧٠] ثم اختلفوا : فيه ، فقال أبو حنيفة ، وأحمد : المستحب أن يكون في كل المياه شيء من السدر ، وقال مالك ، والشافعي : لا يكون إلا في واحدة منها^(٨) .

[٤٧١] واتفقوا : في النية في غسل الميت ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : بوجودها ، وقال أبو حنيفة : لا تجب ، ولكن القصد للفعل شرط^(٩) .

[٤٧٢] واتفقوا : على أنه لا يسرح شعر الميت ، إلا الشافعي فإنه قال : يسرح تسريحاً خفيفاً^(١٠) .

[٤٧٣] واتفقوا : على أنه [يضفر^(١١)] شعر الميتة ثلاثة قرون ، ويلقى من خلفها ، إلا أبا حنيفة فإنه قال : ترسله [الغاسلة^(١٢)] غير [مضفور^(١٣)] بين يديها من الجانبين ،

(١) في (ز) : ترد .

(٢) في (ز) : فإنه .

(٣) انظر : «المغني» (٤٠١/٢) ، وما بعدها ، و«المجموع» (٢٢١/٥) .

(٤) في (ز) : تحصل .

(٥) «المغني» (٣٢٠/٢) ، وما بعدها ، و«بداية المجتهد» (٤٢٠/١) ، و«المجموع» (١٣٤/٥) ، و«بدائع

الصنائع» (٣٠٩/٢) .

(٦) انظر مصادر المسألة السابقة .

(٧) «الشرح الكبير» (٣١٩/٢) ، و«المغني» (٣٢٩/٢) ، و«المهذب» (٢٣٩/١) ، و«رحمة الأمة»

(٦٨) .

(٨) «الهداية» (٩٧/١) ، و«الشرح الكبير» (٣٢٤/٢) ، و«الأم» (٦٤٢/٢) .

(٩) في (ج) : يظفر .

(١٢) زيادة من المطبوع .

(١٣) في (ج) : مظفور .

ثم تسدل خمارها عليه^(١).

[٤٧٤] وأجمعوا: على أن الميت إذا مات وهو غير مختون [فإنه]^(٢) يترك على

حاله ولا يختن^(٣).

[٤٧٥] واختلفوا: في تقليم أظفاره، والأخذ من [شاربه]^(٤) إن كان طويلاً،

[فقال]^(٥) الشافعي في «الإملاء»، وأحمد: يجوز ذلك، وقال أبو حنيفة، [ومالك،

والشافعي في القديم]^(٦): لا يزال ذلك، وشدد مالك فيه حتى أوجب على فاعله

التعزيز^(٧).

[٤٧٦] واختلفوا: هل يجوز للرجل أن يغسل ذوات محارمه من النساء؟ فقال

أبو حنيفة، وأحمد: لا يجوز.

وقال مالك، والشافعي: يجوز، إلا أن مالكا أجاز ذلك عند عدم النساء،

[وبعد]^(٨) أن يلف على يده ثوباً كثيفاً، وتغسل المرأة من فوق ثيابها.

فإن لم يكن معها محرم ولا نساء عندهم فإن الأجنبي [يضرب]^(٩) على الصعيد

الطيب بيده، وينوي به التيمم [للميتة]^(١٠)، ويمسح [وجهاها]^(١١) وكفيها عند مالك

وأحمد في إحدى روايته، ولم نجد عن الشافعي نصاً، بل لأصحابه [وجهان]^(١٢)،

(١) «رحمة الأمة» (٦٧)، و«المجموع» (١٤٣/٥)، و«الشرح الكبير» (٣٢٦/٢).

(٢) في (ز) والمطبوع: أنه.

(٣) «المغني» (٤٠٧/٢)، و«الشرح الكبير» (٣٢٥/٢)، و«بدائع الصنائع» (٣٠٧/٢)، و«المهذب»

(٢٤١/١).

(٤) في (ج): مشاربه. (٥) في (ج): وقال.

(٦) في (ز): والشافعي وأحمد في القديم: وهو خطأ ظاهر.

(٧) «الهداية» (٩٧/١)، و«بداية المجتهد» (٤٢٢/١)، و«المغني» (٤٠٦/٢)، وما بعدها، «التلقين»

(١٤١).

(٨) في (ز) والمطبوع: بعد. (٩) في (ج) والمطبوع: يدق.

(١٠) في (ز): للميت. (١١) في (ج): بوجهها.

(١٢) في (ز): وجهين، وهو خطأ.

[أصحهما كمذهب مالك، وإحدى الروائتين عن أحمد^(١)]، وقال أبو حنيفة: يبلغ بالتييم إلى المرفقين، فإن كان الميت رجلاً ولا يحضره إلا الأجنيبات فقال أبو حنيفة ومالك: [يبلغن^(٢)] بتييمه إلى المرفقين، وقال أحمد: إلى [الكوعين]^(٣).

[باب الكفن]^(٤)

[٤٧٧] واتفقوا: على وجوب تكفين الميت وأنه مقدم على الدَّين والورثة^(٥).
 [٤٧٨] ثم اختلفوا: في [الصفة]^(٦) المجزئة، فقال أبو حنيفة: يجوز الاختصار على ثوبين في حق الرجل، وإن كفن في [ثلاثة]^(٧) أثواب أحدها حبرة، والآخران أبيضان، فهو أحب إليه، والحبرة [بردة]^(٨) يمانية.
 وقال مالك، والشافعي، وأحمد: يكفن الرجل في [ثلاثة]^(٩) أثواب لفائف والمستحب البياض في كلها، ويجزئ الواحد.
 [وأما]^(١٠) كفن المرأة فهو خمسة أثواب، قميص، ومثرب، ولفافة، ومقنعة،

(١) ساقطة من (ز) والمطبوع. (٢) في (ج): يبلغ.

(٣) في (ز)، و(ج): الكوع.

والكوع: هو طرف الزند الذي يلي الإبهام، أو طرف العظم الذي يلي رسغ اليد المخاذي للإبهام.

انظر: «المصباح المنير» (٣٢٩).

انظر مصادر المسألة: «بداية المجتهد» (٤١٦/١)، وما بعدها، «المدونة» (٣١٥/١)، و«بدائع

الصنائع» (٣١٩/٢).

(٤) العنوان من المطبوع، وهو غير موجود في (ز) و(ج).

(٥) هذه المسألة في (ج) ضمن مسائل باب ما يتعلق بالميت من الغسل وغيره.

انظر مصادر المسألة: «المجموع» (١٤٧/٥)، و«الشرح الكبير» (٣٣٥/٢)، و«رحمة الأمة»

(٦٨)، و«بدائع الصنائع» (٣٢٢/١).

(٦) في (ز) والمطبوع: صفته. (٧) في (ز): ثلاث، وهو خطأ.

(٨) في (ز) والمطبوع: برود. (٩) في (ز): ثلاث، وهو خطأ.

(١٠) في المطبوع: فأما.

وخامسة [يشد] ^(١) بها فخذها عند الشافعي وأحمد .

وقال أبو حنيفة : الأفضل ذلك ، فإن اقتصروا لها على ثلاثة أثواب جاز ، ويكون الخمار فوق القميص وتحت اللقافة .

وقال مالك : ليس للكفن حد وإنما الواجب ستر الميت .

فأما تكفينها في المعصفر والمزعرفر والحريز ، فقال الشافعي وأحمد : يكره .

وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يكره .

وكفن المرأة إن كان لها مال [فيصرف من] ^(٢) مالها عند [أبي] ^(٣) حنيفة ومالك

وأحمد ، [وإن] ^(٤) لم يكن لها مال ، فقال مالك : هو على زوجها .

وأما أبو حنيفة [فلا] ^(٥) يوجد عنه [في ذلك نص] ^(٦) ، إلا أن أبا يوسف قال : هو

على زوجها ، وقال محمد : هو على بيت المال ، فأما إذا كان الزوج معسرًا فعلى بيت المال على الوفاق بينهما .

وقال أحمد : لا يجب على الزوج كفن زوجته بحال ، وقال الشافعي : هو على

الزوج بكل حال ^(٧) .

[٤٧٩] واختلفوا : في المحرم إذا مات هل ينقطع إحرامه ؟ فقال أبو حنيفة ،

ومالك : ينقطع إحرامه فيغسل كما تغسل سائر الموتى ، وقال الشافعي ، وأحمد : لا

ينقطع إحرامه ، ولا يقرب طيبًا ، ولا يلبس مخيطًا ، ولا يخمر رأسه ، ولا يشد كفنه

(١) في (ج) : يشهد ، وفي المطبوع : تشهد . (٢) في (ز) والمطبوع : ففي .

(٣) في (ج) : أبو ، وهو خطأ . (٤) في (ز) والمطبوع : فإن .

(٥) في (ز) والمطبوع : فلم . (٦) في (ز) والمطبوع : نص في ذلك .

(٧) « الهداية » (٩٧/١) ، و« بدائع الصنائع » (٣٢٣/٢) ، وما بعدها « المذهب » (٢٤٣/١) ، وما

بعدها ، « الاستذكار » (١٦/٢) ، وما بعدها ، و« رحمة الأمة » (٦٨) ، و« التحقيق » (٢٣١/٤) ،

وما بعدها .

[للحديث^(١)] [الذي جاء في الصحيح من مسند]^(٢) ابن عباس رضي الله
[عنهما]^(٣).

[باب فيمن هو أحق بالإمامة على الميت]^(٤)

[٤٨٠] واختلفوا: [فيمن هو]^(٥) أحق [بالإمامة]^(٦) على الميت، فقال
أبو حنيفة، ومالك، والشافعي في القديم من قوله: الوالي أحق [من الولي]^(٧) ثم الولي.
قال أبو حنيفة: والأولى للولي إذا كان هو [حاضراً]^(٨) ولم يكن الوالي حاضراً أن
يقدم إمام الحي [الحاضر]^(٩) ولا يجبر عليه.

وقال الشافعي [في الجديد من قوله: الوالي أحق من الوالي]^(١٠)، وقال أحمد:
الأولى الوصي ثم الوالي ثم الولي^(١١).

[٤٨١] واتفقوا: على جواز الصلاة على الميت في المسجد مع الكراهية عند

- (١) في (ز) والمطبوع: أخذًا بالحديث.
(٢) في (ز): الذي جاء في الصحيح في مسند، وفي المطبوع: الصحيح الذي رواه.
(٣) في المطبوع: عنه، والمثبت أصح.
انظر مصادر المسألة: «المهذب» (٢٤٥/١)، و«بداية المجتهد» (٤٢٤/١)، و«التنبيه» (٣٥)،
و«المجموع» (١٦٦/٥).
وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي أشار إليه ابن هبيرة، فقد أخرجه البخاري: في «صحيحه» برقم
(١٨٥١)، ومسلم (١٢٠٦)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٩٥١)، والنسائي (١٩٠٣)، وابن
ماجه (٣٠٨٤).

ولفظه عند مسلم: عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ فَوْقَ فَمَاتِ فَقَالَ:
«أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا».
(٤) في المطبوع: باب الصلاة على الميت.. (٥) في (ز): من، وفي المطبوع: فيمن.

- (٦) في (ج): الأمة، وفي (ز): الميت، وكلاهما خطأ.
(٧) غير موجودة في المطبوع.
(٨) في (ز) و(ج) غير واضحة.
(٩) ليست في (ز)، والمطبوع.
(١٠) في (ز) تقديم وتأخير في الكلام.
(١١) «بدائع الصنائع» (٣٥٣/٢)، و«الهداية» (٩٨/١)، و«العدة» (١٥٠/١)، و«التلفين» (١٤٦).

أبي حنيفة، ومالك. وقال الشافعي، وأحمد: [يجوز] ^(١) من غير كراهة ^(٢).
 [٤٨٢] واختلفوا: في الصلاة على الميت الغائب بالنية، فقال أبو حنيفة،
 ومالك: لا [تصح] ^(٣)، وقال الشافعي، وأحمد: تصح ^(٤).
 [٤٨٣] واتفقوا: على أن قاتل نفسه والغال يصلي عليه المسلمون عدا إمامهم ^(٥).
 [٤٨٤] ثم اختلفوا: [هل] ^(٦) يصلي الإمام على هذين؟ فقال أبو حنيفة،
 والشافعي: يصلي عليهما، وقال مالك: من قتل نفسه أو قتل في حدٍّ فإن الإمام لا
 يصلي عليه، وقال أحمد: لا يصلي [الإمام] ^(٧) على الغال ولا على قاتل نفسه ^(٨).
 [٤٨٥] واتفقوا: على أن من شرط صحة الصلاة على الجنازة الطهارة وستر
 العورة ^(٩).

[.....] ^(١٠)

[٤٨٦] واختلفوا: فيمن قتل من أهل البغي وقطاع الطريق، فقال مالك،
 والشافعي، وأحمد: يغسلون ويصلى عليهم، وقال أبو حنيفة: لا يغسلون ولا يصلى
 عليهم ^(١١).

-
- (١) ليست في (ز) والمطبوع.
 (٢) «المبسوط» (١٠٩/٢)، و«المهذب» (٢٤٥/١)، و«التحقيق» (٢٤٥/٤)، و«المحلى» (١٦٢/٥).
 (٣) في (ج): يصح.
 (٤) «المجموع» (٢١١/٥)، و«التحقيق» (٢٥١/٤)، و«بدائع الصنائع» (٣٣٨/٢)، و«المحلى»
 (١٦٩/٥).
 (٥) انظر: «رحمة الأمة» (٧٠)، و«المدونة» (٣٠٧/١).
 (٦) ليست في (ز).
 (٧) ليست في المطبوع.
 (٨) «التحقيق» (٢٦١/٤)، و«المجموع» (٢٣٠/٥)، و«المعني» (٤١٨/٢)، و«رحمة الأمة» (٧٠).
 (٩) «المجموع» (١٨٠/٥)، و«بدائع الصنائع» (٣٤٨/٢)، و«بداية المجتهد» (٤٤٤/١).
 (١٠) في (ز): باب الشهيد.
 (١١) «المجموع» (٢٢٢/٥)، و«المعني» (٤٠٢/٢)، و«الهداية» (١٠١/١).

[قلت] ^(١) وليس ترك الصلاة على هؤلاء مما له مناسبة بترك الصلاة على الشهداء ، فإن ذلك [لشرفهم] ^(٢) ، وهؤلاء [تركت] ^(٣) الصلاة عليهم عقوبة لهم وزجرًا لأمثالهم .

[٤٨٧] واختلفوا : هل القراءة شرط في صحة الصلاة على [الجنابة] ^(٤) ؟ فقال أبو حنيفة ، ومالك : لا قراءة فيها ، وقال الشافعي ، وأحمد : فيها القراءة وهي من [شروط] ^(٥) صحتها ^(٦) .

[٤٨٨] واتفقوا : على أن التكبير [فيها] ^(٧) على الميت أربع ، يقرأ في الأولى الفاتحة ، وفي الثانية [الصلاة] ^(٨) على النبي ﷺ ، وفي الثالثة الدعاء للميت والمسلمين ، وفي الرابعة يسلم عن يمينه ، إلا [أن] ^(٩) أبا حنيفة ، ومالكًا [فإنهما] ^(١٠) قالا : في التكبير الأولى [حمداً لله] ^(١١) ، والثناء عليه ، وليس فيها قراءة ^(١٢) .

[٤٨٩] [ثم] ^(١٣) اختلفوا : هل يتابع الإمام على ما زاد على الأربع ؟ فقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا يتابع ، وعن أحمد روايات ، [إحداها] ^(١٤) : أنه

(١) في (ز) : قال الوزير أيده الله ، وفي المطبوع : قال الوزير ﷺ .

(٢) في المطبوع : لتشريفهم . (٣) في (ج) : تركة .

(٤) في (ج) : الجنائز . (٥) في (ج) ، والمطبوع : شرط .

(٦) «التحقيق» (٢٥٢/٤) ، و«بدائع الصنائع» (٣٤٥/٢) ، و«بداية المجتهد» (٤٢٩/١) ، و«المدونة»

(٣٠٣/١) .

(٧) زيادة من (ج) . (٨) في (ز) : يصلي .

(٩) ليست في (ج) . (١٠) من (ج) .

(١١) في (ز) : الحمد لله تعالى .

(١٢) «بدائع الصنائع» (٣٤٣/٢) ، و«المجموع» (١٨٩/٥) ، و«بداية المجتهد» (٤٢٨/١) ، و«رحمة

الأمة» (٦٩) .

(١٣) في المطبوع : و .

(١٤) في المطبوع : إحداها .

يتابع في الخامسة ، واختارها الخرقى^(١) ، والأخرى : كءذهب الجماعة ، والثالثة : يتبعه إلى سبع^(٢) .

[٤٩٠] واتفقوا : على أن القيام في [صلاة الجنابة]^(٣) مشروع .

[٤٩١] ثم اتفقوا : على أنه من شروط صحة الصلاة [عليها]^(٤) ، إلا أبا حنيفة فإنه قال : ليس من [شروط صحتها]^(٥) لكنه فرض مثل سائر الفروض التي تسقط بالءذر .

وفائدة الخلاف معه : أن الوالى إذا كان مريضًا [فصلى]^(٦) بهم قاعدًا [جاز]^(٧) عند أبي حنيفة وصحت [صلاته]^{(٨)(٩)} .

[٤٩٢] واختلفوا : في جواز إعادة الصلاة على [الجنابة]^(١٠) ، فقال أبو حنيفة : لا تعاد إلا أن يكون الوالى حاضرًا فيصلى غيره فتعاد ليصلى الوالى ، وقال مالك : إن صلى عليه جماعة بإذن الإمام فلا تعاد الصلاة ، [وإن كان الوالى (حاضرًا) قد صلى عليه فلا]^(١١) ، وقال الشافعى ، وأحمد : يجوز^(١٢) .

[٤٩٣] واختلفوا : في موقف الإمام من الميت ذكرًا كان أو أنثى ، فقال

-
- (١) الوارد عن الخرقى قوله : (ويكبر الرابعة ويقف قليلاً) ، انظر : «مختصر الخرقى» (٣٨) .
 (٢) «المغنى» (٣٦٩/٢) ، و«الهداية» (٩٨/١) ، و«رحمة الأمة» (٦٩) .
 (٣) في المطبوع : الصلاة على الجنابة . (٤) في (ج) : فيها .
 (٥) في (ز) والمطبوع : شروطها . (٦) في (ج) : فيصلى ، وفي المطبوع : وصلى .
 (٧) في (ج) : فجائز . (٨) في (ز) والمطبوع : الصلاة .
 (٩) «المجموع» (١٨٠/٥) ، و«بدائع الصنائع» (٣٤٨/٢) ، و«المبسوط» (١٧٩/٢) ، و«الهداية» (٩٩/١) .
 (١٠) في (ج) : الجنائز .
 (١١) ساقطة من المطبوع ، وما بين () ساقطة من (ج) .
 (١٢) «المغنى» (٣٨٥/٢) ، و«الهداية» (٩٨/١) ، و«المجموع» (٢٠٥/٥) ، وما بعدها .

أبو حنيفة: يقوم بحذاء الصدر [منهما] ^(١) جميعًا، وقال مالك: يقف من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند [منكبيها] ^(٢)، واختلف أصحاب الشافعي في الرجل على وجهين، أحدهما: عند صدره، والآخر: بحذاء رأسه [وهو الأظهر] ^(٣)، والمرأة عند [وسطها] ^(٤) وجهًا واحدًا، وقال أحمد: يقف الإمام عند صدر الرجل و[عند] ^(٥) وسط المرأة ^(٦).

[قلت] ^(٧): وهو الصحيح عندي، [وقد سبق تعليقه] ^(٨) [في كتابنا هذا] ^(٩) ^(١٠).

[٤٩٤] واختلفوا: في الصلاة على القبر، فقال أبو حنيفة: إن دفن قبل أن يصلي عليه الولي صلى عليه إلى ثلاث، وإن كان الولي قد صلى عليه فلا، وقال مالك: إن دفن ولم يصل عليه أو صلّى عليه بغير إذن الإمام أعيدت الصلاة عليه في إحدى الروايتين، وإن صلي عليه بإذن الإمام لم تعد الصلاة عليه، والولي [تلو] ^(١١) الإمام في ذلك.

[وقال الشافعي: يصلي عليه ما لم يعلم أنه يلي وإن كان الولي قد صلّى عليه] ^(١٢). ولأصحاب الشافعي في هذه المسألة أربعة أوجه، أحدها: يصلي عليه

-
- (١) في (ج): بينهما.
 (٢) ليست في (ز) والمطبوع.
 (٣) زيادة من (ج).
 (٤) «المجموع» (١٨٣/٥)، و«بداية المجتهد» (٤٣١/١)، و«التحقيق» (٢٤٩/٤)، و«الهداية» (٩٩/١).
 (٥) في (ز) والمطبوع: قال الوزير أيده الله. (٨) زيادة من المطبوع.
 (٦) زيادة من (ز).
 (٧) هذا من ترجيحات ابن هبيرة التي رجح فيها مذهب إمامه لموافقته للدليل، والمقصود بكتابه هو «الإفصاح عن معاني الصحاح» الذي هو شرح لكتاب «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.
 (٨) في (ج): هو وهو خطأ.
 (٩) غير موجودة في (ز) والمطبوع.
 (١٠) في (ج): هو وهو خطأ.

إلى شهر، والوجه الثاني: [أن يصلى عليه] ^(١) ما لم يعلم أنه قد بلي، [وإن] ^(٢) كان الولي قد صلى عليه، والثالث: يصلي عليه من كان من أهل الفرض عند الموت؛ لأنه كان من أهل الخطاب بالصلاة عليه، فأما من ولد بعد موته أو بلغ بعد موته فلا، والرابع: يصلى عليه أبدًا] ^(٣).

وقال أحمد: يصلى عليه إلى شهر وإن كان الولي قد صلى عليه ^(٤).

[٤٩٥] واختلفوا: في الرجل الذي يموت [ولم يحضره] ^(٥) إلا النساء، فقال أبو حنيفة، وأحمد: يصلين عليه جماعة وإمامتهن وسطهن، وقال مالك، والشافعي: يصلين [منفردات عليه] ^(٦).

باب حمل الجنازة والدفن

[٤٩٦] [و] ^(٧) اختلفوا: هل الأفضل المشي أمام الجنازة أو خلفها؟ فقال أبو حنيفة: خلفها أفضل، سواء كان راكبًا أو ماشيًا، وقال مالك، والشافعي: أمامها أفضل في الحالين، وقال أحمد: إن كان ماشيًا فأمامها أفضل، وإن كان راكبًا فخلفها أفضل ^(٨).

-
- (١) ساقطة من (ز).
 (٢) في (ز): فإن.
 (٣) من قوله: ولأصحاب الشافعي إلى هنا ساقط من (ج).
 (٤) «المغني» (٣٨٥/٢)، و«الهداية» (٩٨/١)، و«المجموع» (٢١٠/٥)، و«بداية المجتهد» (١/٤٣٤).
 (٥) في (ز): ولا يحضره، وفي المطبوع: فلا تحضره.
 (٦) في (ز) والمطبوع: عليه منفردات.
 انظر مصادر المسألة: «المجموع» (١٦٩/٥)، «المغني» (٣٦٥/٢)، «المحلى» (١٧٦/٥).
 (٧) ليست في المطبوع.
 (٨) «بداية المجتهد» (٤٢٥/١)، و«المجموع» (٢٤٠/٥)، و«رحمة الأمة» (٧١)، و«المغني» (٢/٣٥٦).

[٤٩٧] وأجمعوا: على أن الدفن بالليل لا يكره وأنه بالنهار [أفضل] (١).

[٤٩٨] وأجمعوا: على أن الدفن في التابوت لا يستحب لا للرجال ولا

للنساء (٢).

[٤٩٩] واتفقوا: على أن السنة للحد، وأن الشق ليس بسنة.

وصفة اللحد: أن يحفر [مما] (٣) يلي قبلة القبر [لحدًا ليكون الميت تحت قبلة

القبر] (٤) إذا نصب اللبن، إلا أن تكون الأرض رخوة فيتخذ لها من [الحجارة] (٥)

شبيهًا باللحد، ولا يلحد [فيها] (٦)؛ لئلا يخز على الميت القبر.

وصفة الشق: أن يبنى من جانبي القبر بلبن أو حجر ويترك [وسط] (٧) القبر؛ لأنه

تابوت، ويرفع بحيث إذا جعل فيه الميت وسقف عليه لم يياشر السقف الميت (٨).

وقال الشيخ أبو إسحاق في «التنبيه»: إن السنة للحد، فإن كانت الأرض رخوة

شق له (٩).

[٥٠٠] واختلفوا: [هل التسنيم السنة أو التسطيح] (١٠)، فقال أبو حنيفة،

ومالك، وأحمد: السنة التسنيم، وقال الشافعي: السنة التسطيح، [وقال أبو علي ابن

أبي هريرة من أصحابه: التسنيم هو السنة؛ لأنه قد صار التسطيح شعار الرافضة، ذكره

(١) في (ز) والمطبوع: أمكن.

انظر مصادر المسألة: «المجموع» (٢٧١/٥)، و«المغني» (٤١٧/٢)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/٢)

(٢٦٦)، و«الإشراف» (٩٤/٢١).

(٢) «حاشية ابن عابدين» (٢٥٤/٢)، و«رحمة الأمة» (٧١).

(٤) سقط من (ز).

(٣) في (ج): ما.

(٦) في (ز) والمطبوع: منها.

(٥) في (ز): اللحد.

(٧) في (ج): أوسط.

(٨) «الهداية» (١٠٠/١)، و«حاشية ابن عابدين» (٢٥٣/٢)، و«المهذب» (٢٥٣/١)، و«المغني»

(٣٧٥/٢).

(١٠) في (ز): على السنة التسنيم أو التسطيح.

(٩) انظر: «التنبيه» (٣٦).

الشاشي في حلية العلماء^(١).

[٥٠١] واختلّفوا: في الحامل التي تموت وفي بطنها ولد حيّ، فقال أبو حنيفة، والشافعي: يشق بطنها لإخراج الجنين، وقال أحمد: لا يشق بطنها [وتسطو]^(٢) القوابل عليه فيخرجنّه، [وعن]^(٣) مالك روايتان كالمذهبين^(٤).
[قلت]^(٥): والذي أرى أنه ما لم يتأت للقوابل إخراجها بالسطو فإن بطنها يشق ويخرج الولد^(٦).

[٥٠٢] وأجمعوا: على استحباب اللبن والقصب في القبر، [وكراهة]^(٧) الآجر والخشب^(٨).

[باب التعزية والبكاء على الميت]^(٩)

[٥٠٣] [وانفقوا]^(١٠): على استحباب تعزية أهل الميت^(١١).

- (١) زيادة من (ج).
انظر مصادر المسألة: «رحمة الأمة» (٧١)، و«الهداية» (١٠١/١)، و«التنبيه» (٣٧)، و«التحقيق» (٢٦٧/٤).
وقول أبي علي ابن أبي هريرة قد ذكره أيضًا أبو إسحاق الشيرازي في «المهذب» (٢٥٦/١)، ونصه:
وقال أبو علي الطبري: الأولى في زماننا أن يسمن؛ لأن التسطيع من شعار الرافضة.
(٢) في (ج): وتسطوان، وفي (ز): وليسطوا. (٣) في (ز): وقال.
(٤) «المجموع» (٢٧٠/٥)، و«التنبيه» (٣٧)، و«المحلى» (١٦٦/٥)، و«المغني» (٤١٣/٢).
(٥) في (ز): قال الوزير أيده الله، وفي المطبوع: قال الوزير رحمته الله.
(٦) هذا يعتبر من ترجيحات ابن هبيرة، ومال فيه إلى مذهب أبي حنيفة والشافعي حيث أن الضرورة تقتضي ذلك، وهي الحفاظ على حياة الجنين.
(٧) في (ز): وكراهية.
(٨) «الهداية» (١٠٠/١)، و«المغني» (٣٧٩/٢)، و«رحمة الأمة» (٧٢).
(٩) كذا العنوان في المطبوع، وهو ساقط من (ز)، وفي (ج): فصل.
(١٠) في (ز): وأجمعوا.
(١١) قال ابن قدامة: لا نعلم في هذه المسألة خلافاً. راجع: «المغني» (٤٠٨/٢)، و«المهذب» (١/٢٥٧)، و«رحمة الأمة» (٧١).

[٥٠٤] واختلفوا: في وقتها، فقال أبو حنيفة: هي قبل الدفن ولا تسن بعده، وقال الشافعي، وأحمد: تسن قبله وبعده.

[٥٠٥] فأما الجلوس للتعزية، فقال مالك، والشافعي، وأحمد: هو مكروه، ولم نجد عن أبي حنيفة نصًّا في ذلك^(١).

[٥٠٦] [واختلفوا: في كراهية^(٢) البكاء على الميت قبل الموت وبعده، فقال [٣] الشافعي: يجوز قبل الموت ويكره بعده، وقال [الباقون]^(٤): لا يكره قبل الموت ولا بعده^(٥).

[٥٠٧] واختلفوا: في النداء [على الميت]^(٦) [للإعلام]^(٧) بموته، فقال أبو حنيفة: لا بأس به، وقال مالك: هو مندوب إليه ليتصل العلم إلى جماعة [حاضرة]^(٨) من المسلمين، وقال الشافعي، وأحمد: يكره^(٩).

[٥٠٨] [واتفقوا]^(١٠): على [أن]^(١١) الاستغفار للميت يصل إليه ثوابه، وأن ثواب الصدقة والعتق والحج إذا جعل [للميت وصل إليه]^(١٢).

(١) «المهذب» (٢٥٨/١)، و«المغني» (٤٠٨/٢)، و«التحقيق» (٢٨٣/٤).

(٢) في المطبوع: وأما. (٣) في (ز): مالك و.

(٤) في المطبوع: أبو حنيفة وأحمد.

(٥) «المغني» (٤٠٩/٢)، و«المهذب» (٢٥٨/١)، و«التحقيق» (٢٧٩/٤)، و«المجموع» (٢٧٩/٥).

(٦) في (ز): قبل الموت. (٧) في (ج): وهو الإعلام.

(٨) في (ز): حاضرين، وفي المطبوع: حاضريه.

(٩) هذه المسألة في المطبوع في الباب السابق.

انظر: «المجموع» (١٧٣/٥)، و«رحمة الأمة» (٧١).

(١٠) في (ز): وأجمعوا. (١١) ليست في (ج).

(١٢) في (ز) والمطبوع: إليهم وصل إليهم.

قال ابن قدامة: أما الدعاء والاستغفار والصدقة فلا أعلم فيه خلافاً. انظر: «المغني» (٤٢٧/٢)،

و«رحمة الأمة» (٧٢).

[٥٠٩] ثم اختلفوا: في الصلاة وقراءة القرآن والصيام وإهداء [ثواب ذلك] ^(١) للميت، فقال أحمد: يصل [إليه ثواب ذلك] ^(٢)، ويحصل له نفعه، [وقال بعض أصحاب الشافعي: يصل ^(٣)، وقال أبو حنيفة، ومالك] ^(٤): ثوابه لفاعله ^(٥).



(١) في (ج): الثواب.

(٢) في (ز): يصل إليه ذلك، وفي المطبوع: يصل ذلك إليه.

(٣) في (ج): بل قال السبكي من أصحابه: الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعه. اهـ. والظاهر أن هذا إضراب من الناسخ؛ لتأخر زمن الشبكي عن زمن ابن هبيرة، فهذا من زيادات النسخ وتصرفهم في الكتاب.

(٤) في (ز) والمطبوع: وقال الباقون.

(٥) «المغني» (٤٢٧/٢)، و«التحقيق» (٢٨٥/٤)، و«رحمة الأمة» (٧٢).